و«معـراخهـا»، رفضها المطلق لمبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما اعتبر الاتجاه «المحافظ» ان الاستعداد للتفاوض، على أساس القرار الرقم ٢٤٢، يعني التخلّي، مسبقاً، عن «حق العودة» كبند من بنود المفاوضات، ويعني ان م.ت.ف. تسلّم، سلفاً، بأن «الارض والاستقلال هما موضوع المساومة الوحيد في المفاوضات»، ذلك ان حق تقرير المصير لا يعني، بالضرورة، الاستقلال. ويبدو واضحاً من ذلك ان الاتجاه «التجديدي» كان الاكثر تأثّراً وتكيّفاً مع رياح التغيير التي جاءت البيريسترويكا بها، وان سياستـه جاءت قريبة من التبدّلات في السياسة السوفياتية. قال ياسر عبدربه: «اننا، بهذه السياسة، استطعنا ان نحافظ على العلاقة بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. نقول، بصراحـة، ان درجة تضامن ومساندة الاتحاد السوفياتي ليست أمراً مضموناً بشكل مطلق. فهذا الدعم مرتبط بالسياسة التي ينتهجها، وبمقدار قدرتها على ان تكون واقعية، وتأخذ حقائق العالم المعاصر في الاعتبار». واعتبر «ان السياسة الواقعية والديناميكية التي سارت عليها م.ت.ف. كانت تنسجم مع ظروف قضيتنا الوطنية والمرحلة الجديدة التي دخلها الوضع العالمي، أي مرحلة انهاء الحرب الباردة، والسعي الى حل المشكلات الدولية، والاقليمية، على قاعدة توازن المصالح»(٩٨).

تطوّرت الخلافات السياسية والتنظيمية بعد عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني لتفاقم حدّة الفرز بين اتجاهي الجبهة. وكانت محطة دورة اجتماعات اللجنة المركزية، التي عقدت في الجزائر، من ١٥ شباط (فبراير) الى الرابع من آذار (مارس) ١٩٩٠، المحطة الأهمّ التي بلورت قضايا الخلاف. ولأول مرة، صدرت عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة وثيقة تتضمّن مراجعة سياسية نقدية لبعض مواقف قيادة الجبهة، تشير، بصورة صريحة، الى ان قيادة الجبهة «تخلّفت عن الاستجابة السريعة لمتطلبات الانتفاضة، التي باتت تقتضي تحوّل قيادة جبهتنا الى هيئة اركان للانتفاضة، وعن حاجتها الى مبادرة سياسية ملموسة تشقّ الطريق أمامها نحو النصر»؛ واعترفت بوقوع «حركتنا السياسية في ارتبـاك واضـح في اطار الحـوار الوطني الذي وقـع عشيـة، و[في] اثنـاء، انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وظهرت جبهتنا، لأول مرة، بموقف غير موحّد». وانتقدت سياسة الجبهة في الفترة الواقعة بين عقد المجلس وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٩، التي اتّسمت «بالمغالاة والتطرّف» اللذين عبّرا عن نفسهما «بأشكال من الانعزال عن الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية»، وأعاقا «دور جبهتنا عن المشاركة النشطة والفعّالة فيها». وحمّلت الوثيقة «المكتب السياسي، كهيئة جماعية، مسؤولية هذه السياسة»(٩٩).

وقد اتخذت اللجنة المركزية، في اجتماعها، قراراً بتنظيم حوار ديمقراطي شامل في المسائل الفكرية والسياسية والتنظيمية كافة، وذلك في اطار التحضير للمؤتمر الثالث للجبهة، الذي سيعقد قبل نهاية العام ١٩٩٠، وانتخبت هيئة تحرير المجلة الداخلية، التي ستشكّل منبراً للحوار الفكري، والسياسي، والتنظيمي. بطبيعة الحال، لم ينته الخلاف بين الاتجاهين. فقد أعلن صالح رأفت، بصراحة: «لسنا واثقين بأن يقوم المكتب السياسي بتنفيذ خلّاق لهذه القرارات السياسية والتنظيمية؛ لذلك، ستتواصل عملية الصراع لتنفيذ القرارات»(١٠٠). ولعلّ انقسام أعضاء الجبهة في المؤتمر الوطني العام للاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي عقد في أوائل أيار (مايو) ١٩٩٠، يعكس استمرار الخلاف، وتفاقمه.

وفي ظل الاحتمالات المفتوحة لهذا الصراع، يبدو واضحاً ان الاتجاه التجديدي عازم على اجراء تغييرات سياسية، وتنظيمية، وفكرية، هائلة في الجبهة، تقترب، الى حدّ بعيد، من التغيّرات التي أقدم عليها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مشروع برنامجه السياسي ونظامه الداخلي الجديدين، حيث اعتبـر ياسر عبـدربـه «ان التجـديـد الديمقراطي، وازالة كل مظاهر العصبوية والتحجر الفكري